

الفصل التاسع

النواحي الفنية لصناديق الإستثمار

نتناول في هذا المبحث كلاً من النواحي القانونية، العملية والفنية المتعلقة بصناديق الإستثمار. ويلاحظ أن النواحي القانونية بصفة خاصة تختلف من بلد لآخر طبقاً للقوانين التي تنظم الحياة المدنية والمالية والتي تعكس في جزء كبير منها النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة ومدى التطور الحضارى فى هذه المجالات.

أولاً : النواحي القانونية :

يمكن - بصفة عامة - إطلاق الشكل القانونى التالى على صناديق الإستثمار :

صناديق الإستثمار هي "شركة مساهمة" ذات شخصية معنوية، لديها مركز رئيسى، ميزانيات سنوية، جمعية عمومية، وينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتؤسس تلك الشركة بهدف إدارة محفظة أوراق مالية".

ويقوم كل صندوق استثمار بتحديد مشتركين رئيسيين لعمليات الصندوق: شركة للإدارة، وأمين للودائع **Depository** .

- شركة الإدارة :

تأخذ الشخصية المعنوية والتي هدفها المحدد هو إدارة أموال حملة وناثق الإستثمار **Subscribers** بما يحقق مصالحهم. ويتميز هذا التركيب فى تحقيقه إستقلالية مدير الإستثمار - من الناحية القانونية -- عن الوسيط المالى المروج للصندوق .

وقد يتم تمثيل شركة الإدارة تلك بواسطة الصندوق نفسه (الذى يملك الشخصية المعنوية)، إلا أنه بسبب قيام معظم الوسطاء المالىين بإدارة عدة صناديق إستثمار، فإنه يتم إنشاء "شركة إدارة" خاصة لإدارة جميع صناديق استثمار كل وسيط مالى. وبالطبع فإنه يجب أن يتوافر لتلك الشركة كل الوسائل المادية لممارسة نشاطاتها، وبالتالى يجب تخصيص رأس مال يتناسب مع الأموال المدارة (غالباً ما يكون فى حدود ٠,٥%) .

أمين الودائع :

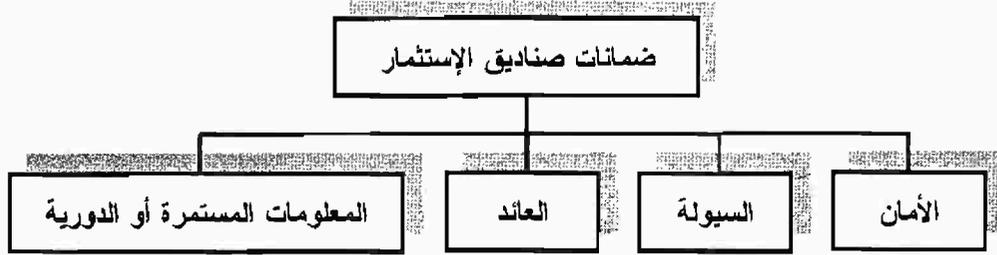
بأخذ بدوره الشخصية المعنوية ويكون مستقلاً قانونياً عن شركة الإدارة. أما مهمته فتتمثل : من ناحية يقوم بتنفيذ أوامر الشراء والبيع الصادرة إليه من مدير الاستثمار، والإحتفاظ بالأوراق المالية ومركزة طلبات الاشتراك أو الإسترداد. ومن ناحية أخرى يقوم بمهمة الرقابة، فهو المسئول عن صحة العمليات، ومن واجباته رفض تنفيذ العمليات التي يراها مخالفة للوائح أو ميثاق شرف المهنة أو حتى التي تخالف الإتجاهات العامة للصندوق المحددة فى كارت التعريف **Identification Card**. كما يمكنه فى حالات خاصة طلب إنهاء عقد مدير الاستثمار. كذلك فإن أمين الودائع هو المكلف بإجراءات الجرد وإعداد الميزانيات السنوية. وبالإضافة إلى رقابة أمين الودائع، فهناك رقابة أخرى تتمثل فى كلا من مراقبى الحسابات، والهيئة المشرفة على سوق المال .

نشأة الصندوق :

تتكفل الهيئة المشرفة على سوق رأس المال بإعطاء موافقتها على إنشاء الصندوق، وفى سحبها فى حالة الإنحراف عن الأهداف المعلنة. كما تشرف الهيئة على عمليات الدمج والتنازل ... بين الصناديق .

ثانياً : المنهج العلمى لصناديق الإستثمار :

يعود نمو الإدارة الجماعية للمدخرات إلى الثقة التى يكنها المدخرين فى المصارف والهيئات المالية المروجة للصناديق. هذه الثقة تعود أساساً إلى نظام الأمان الذى يحكم هذه الإستثمارات، وهو ما يعنى بدوره نوعية إستثنائية لكلاً من مروجى الصندوق ومدير الإستثمار والتى تلخص فى كلمة "الإحتراف" **Professionalism** .
إن عمليات صندوق الإستثمار تتطوى أساساً على إدارة محافظ الأوراق المالية، وهذه العمليات تتطوى بدورها على أربعة ضمانات أساسية يحققها الصندوق يمكن توضيحها فى الشكل التالى :



• الأمان Security :

ويعنى ذلك :

- إدارة أصول الصندوق لحساب طرف ثالث .
- فصل وظائف جهة الإيداع عن مدير الإستثمار .

• السيولة Liquidity :

وتعنى ذلك :

- تنفيذ طلبات الإسترداد فى أية لحظة .
- * العائد Return : ويعنى العمل على مصلحة المكنتبين.

* المعلومات Information :

- عند الإكتتاب .
- طول فترة الاستثمار .

أما "الإحتراف" فيعنى :

- المعرفة التامة بالأسواق .
- سهولة الحصول على المعلومات المالية .
- الإمكانيات : البشرية والمادية .

- التخصص والتقنية :

- قواعد اللعبة :

- قواعد بديهية.
- قواعد الإستثمار (تنويع الأخطار) لتأمين أفضل عائد .

إجراءات تأسيس صناديق الإستثمار :

نأخذ عملية تأسيس صندوق استثمار الخطوات الرئيسية التالية :

أولاً : تحديد دورات العمليات :

تعتمد صناديق الإستثمار على نظام تشغيل يتمثل فى دورتين أساسيتين : دورة الخصوم ودورة الأصول .

أ. دورة الخصوم :

تعنى تحصيل رؤوس الأموال من الجمهور (المدخرين). أما دورة الأصول فتعنى استثمار هذه الأموال في أسواق المال. الدورة الأولى تحدد الشكل القانوني لصندوق الإستثمار، أما الدورة الثانية فتحدد استراتيجيات أو إتجاهات الإدارة فيما يتعلق بالإستثمارات. هاتين الدورتين هما النتيجة الطبيعية من قراءة النظام المحاسبي الخاص بالصندوق الذى يعد فى واقع الأمر "شركة" مساهمة. وهكذا، فأن الخصوم تمثل مصادر الأموال، وأما الأصول فتمثل استخدامات تلك الأموال (أى استثمارها فى أسواق المال) .

ب. دورة الأصول :

تهدف تلك الدورة إلى تعريف خيارات الإدارة فيما يتعلق بإستثمار الأموال فى أدوات مالية متنوعة : أسهم، سندات، أوراق منوعة (أسهم وسندات معاً) بالإضافة إلى إستثمارات فى سوق النقد Money Market. ويرتبط بتلك الخيارات تحديد تقسيمات جغرافية للإستثمار وفلسفة أو طراز للإدارة : إستثمارات على نطاق محلى، على نطاق دولى، على نطاق محلى ودولى معاً، اختيار أساليب الإستثمار (الإدارة التقليدية، الإدارة بالمؤشرات، أو الإدارة الكمية) .

- دورة الخصوم :

فى هذه الدورة يتم تحديد المهام التى يكلف بها المسئولين المختلفين فى الصندوق فيما يتعلق بالإدارة المالية، الإيداع، الشئون الإدارية، المحاسبية، الشئون القانونية، وعمليات التسويق .

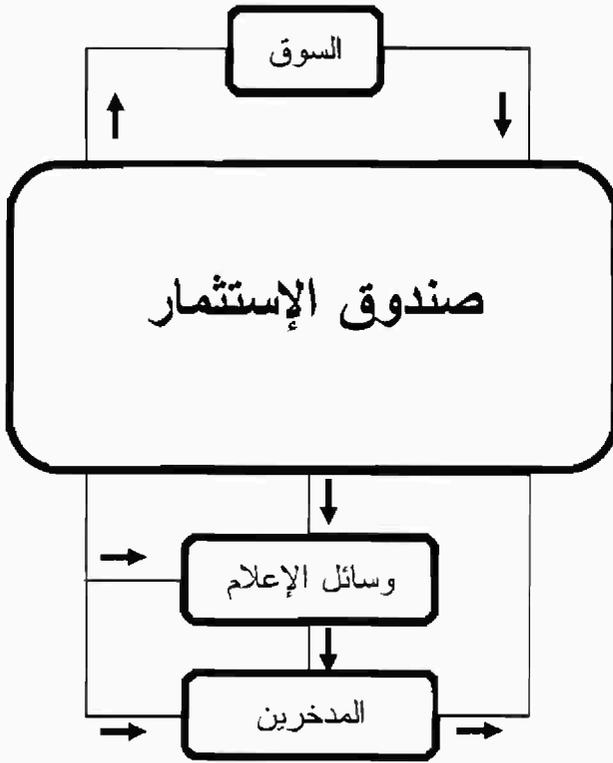
- الإدارة المالية : دور تلك الإدارة هو دور متخذ القرار (اختيار الأوراق المالية والتوقيت الملائم للشراء والبيع). ويعود لهذا الدور الفضل الأكبر فى القيمة المضافة التى تتمثل فى ارتفاع قيمة التصفية أو معدل العائد الذى يقاس - كما سنرى فيما بعد - بمقارنته بمؤشر الأداء فى السوق .

- وظيفة الإيداع : وهى المتعلقة بحفظ الأوراق المالية، ويكلف بها جهة مستقلة عن شركة الإدارة (مدير الإستثمار).

- الشئون الإدارية : والمقصود بها Back-Office الخاص بالصندوق الذى يجب أن يتميز عمله بالسرعة فى تنفيذ أوامر مدير الإستثمار، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام السداد والتسليم السائد فى أسواق المال .

- المحاسبة : مهمتها الحساب اليومي (بلورة) لقيمة التصفية Net Asset Value (أصل مالي / عدد الأنصبة (الأسهم) المتداولة) والتي تمثل القيمة الإسمية للسهم المسوك بمعرفة المكتسب، بخلاف مصاريف الدخول والخروج. وحساب القيمة الصافية تتحدد في واقع سعر البورصة والسيولة المتوفرة بالمحافظة .
- الحياة الإجتماعية للصندوق : والمقصود هنا النواحي القانونية والإدارية الخاصة بإنشاء الصندوق والخطوات التي تتبع ذلك :
- إعداد الملف الخاص بموافقة هيئة سوق المال على إنشاء الصندوق (عقد التأسيس، كارت التعريف بالصندوق وأهدافه) .
 - تأسيس الجهات القانونية الخاصة بالصندوق (لجنة الإدارة، مجلس الإدارة، الجمعية العمومية ...)
- التسويق : تكوين شبكات تسوق صندوق الإستثمار .
- ويوضح الشكلين التاليين تلك النواحي العملية :
- الشكل الأول : يوضح منطق صناديق الإستثمار .
- الشكل الثاني : يوضح التقسيمات الخاصة بصندوق الإستثمار بين الجهات المختلفة التي سبق تناولها والتي تنقسم بدورها طبقاً لدورتي الأصول والخصوم .

كيف يعمل صندوق الإستثمار
دورة تشغيل صندوق الإستثمار



المصدر :

M.E. Boudemagh et PH de Nouel
"Les OPCVM en France et en Europe".
Paris, Sefi, 1992.

- (٥) يقوم مدير الإستثمار بتوجيه تلك الأموال لشراء أوراق مالية بسوق المال (أسهم، سندات، أذون خزانة، شهادات إيداع، شهادات استثمار...) .
- (٦) تتم تلك العملية عن طريق الطرف المقابل (الوسيط) .
- (٧) يقوم الطرف المقابل بتسليم الأوراق المالية للمودع الذى يقوم بالإحتفاظ بها .
- (٧ب) يتم تسجيل عملية شراء الأوراق بحساب الأوراق المالية للصندوق عن طريق الـ (Back-Office (BO) .
- (٨) تخطر إدارة المحاسبة بالحصول على الأوراق المالية وهو ما يسمح لها بتحديد قيمة التصفية .
- (٩) يتم إخطار مدير الإستثمار بقيمة التصفية لأغراض الرقابة .
- (١٠) يلى ذلك إخطار قيمة التصفية لوسائل الإعلام .
- (١١) وهكذا يمكن للمدخر المتابعة المنتظمة لقيمة استثماراته.
- وإذا ما قرر المدخر إعادة بيع أنصبتَه (أسهمه) بالصندوق فإن الدورة لا تختلف وإنما يحل أمر البيع محل أمر الشراء .

ويلاحظ أن دورة (الأصول) تمثل العلاقات بين إدارة الإستثمار وسوق المال، بينما أن دورة (الخصوم) تمثل العلاقات بين إدارة الإستثمار والمدخرين. أما المعلومات فلا يتم توصيلها عن طريق وسائل الإعلام فحسب، بل يتم ذلك أيضاً عن طريق جهات التسويق التى يوضع لديها نشرات تسويقية. هذه الوظيفة ترتبط أساساً بالحياة القانونية والاجتماعية للصندوق. وهكذا فإن تلك العلاقات تحدد ما يلى:

- (أ) تكون إدارة (الحياة القانونية والاجتماعية) على علاقة دائمة بمدير الإستثمار بغرض إعطاء المعلومات الشكل الرسمى .
- (ب) ويقوم نفس الإدارة بنقل المعلومات بانتظام للمكثتين عن طريق وسائل الإعلام أو جهات التسويق .

ثالثاً : النواحي الفنية (تكنيكات الإصدار المتواصل) :

يعود نجاح الصناديق (المفتوحة) إلى أنها تسمح لأى فرد (شخصية اعتبارية أو معنوية) وفى أية لحظة بدخول الصندوق بشراء أسهم جديدة، أو الخروج، فى أية لحظة بطلب استرداد الأسهم التى بحوزته .

إلا أن المدخر الذي يدخل أو يخرج من الصندوق يجب أن يدفع أو يحصل على سعر يتطابق تماماً مع قيمة الأصل المالي في لحظة الدخول أو الخروج، وهو ما يعنى تناول أربعة نقاط رئيسية فى هذا الصدد :

- طريقة حساب قيمة التصفية .
- حق الدخول .
- السداد المتواصل .
- حساب تسوية العائد .

١ - حساب قيمة التصفية Net Asset Value :

ويقصد بها القيمة البورصية لسهم الصندوق (ق ص) ويتم الحصول عليها بقسمة القيمة الصافية لأصول الصندوق على عدد الأسهم المتداولة :

$$ق ص = ق م / ن$$

حيث ق م = القيمة الصافية لمحفظه الإستثمار
ن = عدد الأسهم المتداولة

$$س ١ (سعر الإصدار) = ق ص . (١ + ح) \quad \text{أو} \\ ق م / ن . (١ + ح)$$

سعر الإصدار هو السعر الذى يبيع به الصندوق كل الأسهم التى تطلب منه.

$$س ع (سعر إعادة الشراء أو السداد) = ق ص . (١ - ح) \quad \text{أو} \\ ق م / ن . (١ - ح)$$

سعر إعادة الشراء أو السداد هو السعر الذى يعيد به الصندوق شراء كل الأسهم المقدمة له.

ويتم ذلك وفقاً للخطوات التالية :

١- الأصل الصافي هو نتيجة لجمع الأرقام التالية :

- * القيمة البورصية لمحفظة الأوراق المالية (أسهم ، سندات ، ...) .
- * كويونات المستحقة والتي لم يتم إضافتها للحساب بعد .
- * السيولة .
- * الأصول المتداولة .
- مطروحاً منها الديون .
- مطروحاً منها مصاريف الإدارة المستحقة .

٢- عدد الأسهم أو الحصص المتداولة ويتم الحصول عليها بجمع :

- عدد الأوراق المتداولة عند ظهر اليوم السابق .
 - ناقصاً عدد الأوراق التي أعيد شراؤها بعد ظهر اليوم السابق وصباح اليوم .
 - مضافاً إليها عدد الأوراق المكتتب فيها بعد ظهر اليوم السابق وخلال الفترة الصباحية .
- ٣ - القيمة الحسابية للسهم (أو الحصة) والتي يطلق عليها قيمة التصفية، وهي مقسوم القيمة الصافية للأصل على عدد الأسهم أو الحصص المتداولة .
- ٤ - سعر الإصدار يعادل قيمة التصفية مضافاً إليها قيمة حق الدخول، وقيمة إعادة الشراء أو السداد تعادل قيمة التصفية مطروحاً منها قيمة حق الخروج .

٢ - حق الدخول :

يهدف حق الدخول إلى أن يدفع المساهم الجديد المصاريف الناجمة عن دخوله الصندوق والتي ليس من العدل أن يتحملها المساهمين القدامى. وتطبق معظم صناديق الإستثمار هذا المبدأ وقد لا يطالب بحق عند الخروج .

ويختلف حق الخروج من صندوق لآخر، وطبقاً لطبيعة الصندوق. وقد يتراوح بين ١% و ٤,٧٥% .

ويتكون حق الدخول من عنصرين :

الثلث (١% على الأقل)، يغطي مصاريف إصدار الأوراق المالية كما يلي :

- مصاريف الدعاية، خاصة مصاريف نشر الأسعار بالجراند .
 - مصاريف متنوعة خاصة بحفز ملفات المساهمين ودفع مصاريف الإحتفاظ بالأوراق المالية لدى أمين الودائع .
 - المصاريف المتعلقة بالإستثمار فى البورصة (عمولات، ضرائب...).
- ويلاحظ أن عمولة شراء أو بيع الأوراق المالية الأجنبية أكثر ارتفاعاً عن الأوراق المحلية، كما أن عمولة شراء أو بيع أحجام كبيرة من الأوراق المالية أقل ارتفاعاً مقارنة بالمستثمر الفرد فى البورصة الذى يشتري عدد صغير من الأوراق المالية .
- أما الجزء الباقى من حق الدخول فيمثل "عمولة البيع" التى تكافئ رأس المال المستثمر بصفة عامة ومكافأة البنك الذى يعمل على بيع الصناديق ، سواء كان ما يمكن تسويته **House Bank** أى صاحب الصندوق نفسه، أو بنك وسيط أو حتى بنك منافس، وقد يكون أخيراً بنكاً مستقلاً .

٢ - السداد المتواصل :

تأتى الآن مشكلة هامة تتمثل فى تناول الكيفية التى يتمكن بها الصندوق من تنظيم عملياته لمواجهة طلبات السداد فى أية لحظة .

فى الواقع، فإن المستثمر الفرد المهتم بالإستثمار فى صندوق معين يخشى وقوع أحد أمرين : ألا يتمكن من استرداد أمواله فى حالة إفلاس أمين الودائع، أو فى حالة انهيار قيمة التصفية بسبب بيع كثيف فى مواجهة طلبات استرداد أو فى حالة حدوث انهيار بالبورصة .

ولحل تلك المشكلة فمن المهم فهم الميكانيزم التالى :

إن حصة معينة من صندوق استثمار يتم سدادها بنفس الطريقة التى يتم بها بيع ورقة مالية بالبورصة. عملية تشمل على خطوتين : يقوم البائع بإصدار أمر بيع حصته إلى أمين الودائع، إلا أنه لا يسترد أمواله إلا بعد عدة أيام. فى هذه الفترة (التى تتراوح من يوم إلى خمسة أيام) تسمح بإعطاء الوقت الكافى لمدير الصندوق لتحقيق ما يلي :

بيع بعض الأوراق المالية للحصول على السيولة .

- حساب "قيمة التصفية" أخذاً في الاعتبار أسعار البورصة يوم إصدار أمر الإسترداد .
- إعلان سعر السداد في مختلف الجيشيات (مع العلم بأن السعر يعرف في اليوم التالي عن طريق الصحف) .

ويثار الآن تساؤل عن مدى تأثير قيام الصندوق ببيع الأوراق المالية على أسعار البورصة وعلى قيمة التصفية ؟

هنا ينبثق ثلاثة مواقف تستحق الدراسة :

- ١ - موقف عادي : يتمثل في أن عدد الحصص المكتب فيها يجاوز عدد الحصص المطلوب استردادها : في هذه الحالة لا توجد مشكلة، فالأموال المحصلة من القادمين (المكتبتين) تقوم بسداد طلبات الإسترداد مع التأثير فقط على سيولة محفظة الأوراق المالية للصندوق ؟
- ٢ - طلبات الإسترداد تجاوز طلبات الإكتتاب. لمواجهة هذا الموقف، فإن الصندوق يستخدم أولاً السيولة المتوافرة لديه والتي تتراوح بين ٣% و ٥% من الأصول الصافية. فإذا لم تكف تلك السيولة، يقوم الصندوق ببيع الأوراق المالية التي لا تؤثر كثيراً على توازن المحفظة وبحيث تبقى قيمة التصفية ثابتة .
- ٣ - في حالة حدوث انهيار بالبورصة كالانهيار الكبير في أكتوبر ١٩٨٧، والصغير في ١٩٩٠، فإن اللوائح تسمح بتعليق عملية السداد إذا هبط رأس مال الصندوق عن مبلغ معين .

٤ - حساب تسوية العائد :

إن المساهم الذي يخرج من الصندوق غالباً ما يكون له الحق في الحصول على العوائد المحصلة عن فترة اشتراكه بالصندوق، أما المساهم الذي يحل محله فلا يكون له هذا الحق. من ناحية أخرى، فإن العائد يتم حسابه على أساس نتائج الأعمال، ومع هذا فإنه يوزع بعد عدة شهور من تاريخ إقفال الميزانية، فيتمكن المساهمين الجدد والسابقين من الحصول على العائد عند توزيعه .

والميكانيزم التالي يسمح بإعطاء كل مساهم حصته النسبية في عوائد الصندوق :

(أ) يجب التمييز بين نوعين من الأرباح :

- العوائد عن الأوراق المالية الممسوكة بالمحفظه .
- العوائد الناجمة عن إدارة أموال الصندوق بعد استقطاع مصاريف الإدارة .

هذه الأرباح يمكن تقسيمها إلى : فوائد وعوائد الأسهم، الكوبونات المستحقة عن السندات، والفوائد المصرفية المحصلة عن الأموال الفائضة المدارة بالبنوك .

وعلى النقيض، فإن الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بين الأوراق المالية لا يتم توزيعها، بل يتم إضافتها إلى محافظ الأوراق المالية للصندوق وتدعيمه وتمميته .

(ب) التحميل اليومي للعوائد عن طريق حساب التسويات :

سبق وأشرنا كيف وأن الصناديق يجب أن تقوم بحساب قيم التصفية لكي يمكن تحديد قيمتى الإصدار والإسترداد. هذا يعنى تحديد أرقام ثلاث :

١ - "قيمة التصفية" : التى هى قيمة الأصل الصافى مقسوماً على عدد الأوراق المالية المتداولة .

مثال : إذا كانت القيمة الصافية ٢١٧١٠٠٠٠ دولار (أو جم) وعدد الأوراق المالية المتداولة ١٠٠٠٠٠٠، فإن قيمة التصفية = $121710000 \div 1000000 = 121,71$ دولار .

٢ - قيمة الأرباح الصافية القابلة للتوزيع : يجرى أمين الودائع قيود حسابية يومية للعوائد والأرباح المحصلة بعد خصم مصاريف الإدارة المستحقة، ويتم قسمة النتائج الصافية على عدد الأوراق المتداول .
مثال : $1140000 \div 1000000 = 1,14$ للسهم .

٣ - هذا الرقم يمثل قيمة العائد فى اليوم الذى يجرى فيه الحساب، أى هو بمثابة (كوبون مؤقت). وهذا يعنى أن قيمة التصفية (١٢١,٧١) تحتوى على عنصرين : ١,١٤ قيمة الكوبون المؤقت، و ١٢٠,٥٧ (١٢١,٧١ - ١,١٤) قيمة رأس المال .

وتسمح هذه الحسابات بإعطاء كل فرد نصيبه من الأرباح قليلة التوزيع :

- المستثمر المنسحب من الصندوق، والذي من حقه جزء من العائد، فإنه يحصل عليه (١,١٤ متضمنة في قيمة التصفية، مطروحاً منها نصيبه في مصاريف الإدارة) .
 - المستثمر الجديد، لا يكون له حق في العوائد المحصلة قبل دخوله، وكذلك فإنه لا يتحمل أى نصيب في مصاريف الإدارة، إلا أنه يدفع مقدماً (دون أن يدرك ذلك) مبلغ (١,١٤) (الكوبون المؤقت). فإذا ما كان الكوبون السنوى ٥,١٠ مثلاً، فإنه يحصل على هذا المبلغ كأى مساهم ولكن أخذاً في الاعتبار (٥,١٠ - ١,١٤)، مع ملاحظة أنه يتم محاسبته ضريبياً عن المبلغ الذى حصل عليه هو (٥,١٠) .
- هذا النظام يعمل بطريقة دائمة ولا يتوقف عند إقفال السنة المالية .

(ج) الميكانيزم المحاسبى لحساب التسويات :

يمكن تقسيم سعر الإصدار إلى الفروع الأربعة التالية :	
رأس المال	١٢٠,٥٧
العائد المؤقت	١,١٤

قيمة التصفية	١٢١,٧١
حق الدخل (٣%)	٣,٦٥

سعر الإصدار	١٢٥,٣٦

ويتم تحويل العائد المؤقت لحساب خاص يسمى "حساب تسويات العائد" .

محاسبة صناديق الإستثمار :

يتم إمساك محاسبة الصندوق بواسطة أمين الودائع، ويتم مراجعتها بالطبع عن طريق مراقبى الحسابات .

والواقع أن الهدف الأساسى للصندوق، وهو إدارة محفظة أوراق مالية، فإن المحاسبة تتميز بالبساطة، وتتلخص فى الميزانية وحساب نتائج الأعمال وبعض الملاحق المرتبطة بهما .

وتلخص الميزانية أرقام أصول الصندوق عند إقفال السنة المالية، أما حساب نتائج الأعمال فيتناول تفاصيل الأرباح القابلة للتوزيع عن السنة المالية .

وعلى سبيل المثال ، فيما يلي الحسابات المبسطة لأحد صناديق
الإستثمار عن السنة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ والمقفل في ١٩٩١/٣/٢٨

\$	حساب نتائج الأعمال	\$	الميزانية
	* الإيرادات		أصول ثابتة
	- عن أسهم		أصول متداولة
	- عن سندات		* محفظة أوراق مالية :
	- سيولة		- أوراق مالية متداولة بالسوق
	مجموع الإيرادات		الرسمى (بالتفصيل).
	* مصاريف الإدارة		- أوراق مالية غير متداولة
	النتائج الصافية		بالسوق الرسمى (بالتفصيل).
	* رصيد حساب تسويات النتائج		- صناديق استثمار محلية وأجنبية
	* نتائج الأعمال القابلة للتوزيع		ممسوكة بالمحفظة.
			- فوائد مستحقة على سندات.
			* اكتتابيات بانتظار التخصيص.
			* استخدامات أخرى.
			* أموال مودعة.
			* (-) ديون
			صافى الأصول (حقوق الملكية) (أ)
			* نتائج الأعمال القابلة للتوزيع (ب)
			* رأس المال (أ - ب)

أما الملاحق فتوفر مجموعة من المعلومات تشتمل على :

- القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة .
- مكملات المعلومات مثل : العمليات التى تتم فى الأسواق الآجلة وأسواق الخيارات، قيم العمولات المحصلة عن الإستراكات الجديدة (حق الدخول)، تفاصيل مصاريف الإصدار المتواصل، تفاصيل مصاريف الإدارة ...
- تقييم أصول الصندوق خلال السنة المالية .
- قائمة توزيعات نتائج الأعمال .
- تطور أرقام الصندوق خلال الأعوام الأخيرة .
- جرد محفظة الأوراق المالية (كمية الأوراق المالية بكل خط وأسعارها بالبورصة يوم إقفال السنة المالية) .